مجلة كليّة

الدعوة الإسلامية

العدد الرابع عشر
1997

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة تصدر سنويا

1427 من ميلاد الرسول صلى الله عليه وسلم 1997 أفرنجي

محاولة جديدة في دراسة النحو الكوفي

د. صلاح مهدي الفرطوسي
الجامعة الإسلامية بالنيجر

كنتُ قد حدثتك في وقفة سابقة عن كتاب (تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب) للدكتور محمد المختار ولداباه) ووعدتك يومها أن ألتقيك ثانية مع كتاب (دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء) للأستاذ المختار أحمد ديرة.

وليس سهلاً على كوفي مثلي رماه مغتربه في بلاد تبعد عن الكوفة آلاف الأميال لا يشاركه غربته عراقي آخر أن ينظر في كتاب يتحدث عن الكوفة ولا يهش له، ولعل الدهشة تأخذ بتلابيبه أولاً فيندفع إلى قراءة الكتاب بتحيز بسبب أحكام الغربة ونوازعها.

(*) قدم أصله إلى مجلة المناهل المغربية.

ويوم وصلتني هدية المختار الأول وجدت الكاتب قد أخذ بيدي ببراعة من مقدمة الكتاب إلى خاتمته حينما داعب وجداني بقوله (نشأ النحو العربي على ضفاف شط العرب، وربته البصرة وليداً وغذته الكوفة بلبانها ورعته دار السلام بين الرصافة والكرخ) ثم أحكم علي الخناق حينما واصل حديثه بقوله: (كانت الانطلاقة الأولى على يد الإمام علي حينما عهد إلى أبي الأسود الدؤلي أن ينحو نحوه فوضع أبو الأسود الأصول الأولى).

وما فعله المختار الأول في هديته فعله المختار الثاني، ولكن بطريقة أخرى فعلاقتي بصاحب مدرسة الكوفة الدكتور مهدي المَخْزومي رحمه الله ترقى إلى أني وشحت الجزء الثاني من كتابي مختصر العين تحقيق وتقديم بإهداء للفقيد أسمح لنفسي بنقله لك (لشيخ نحاة عصره فقيد العربية ومحبيها مهدي المخزومي) وكان هذا بعد أن فجعت بوفاة الشيخ وهو بين طلابه ومريديه.

ولقد راودتني نوازع كثيرة يوم أهداني أخي المختار ديره كتابه فبدأت أتنقل بين فصول أبوابه وفي نيتي أن أتصيد للرجل بالماء العكر على غير عادتي، ووجدتني في منتصف الطريق أنتصف له بل أشفق عليه غاية الإشفاق حتى وجدت نوازع كثيرة تدفعني إلى هذا التنويه بل أكثر من هذا وجدتني أصب جام غضبي على طرائق دراستنا المشرقية عامة منهجاً ودراسة وأسلوباً وتوجيهاً لأننا لا نراعي في طلابنا إلاً ولا ذمّةً، ففي سنوات مشاركتي عضواً أو مقرراً في لجان الدراسات العليا في غير جامعة من جامعاتنا العربية كنت أرى أن تسجيل موضوعات الماجستير أو الدكتوراه مسؤولية يشترك فيها الطالب والأستاذ المشرف ولجنة الدراسات العليا، وهي ثقيلة ما استطعنا حملها أو رعايتها الرعاية المطلوبة التي ترقى إلى شرف مسؤولية العضو في تلك اللجان فقد رأيت في هذه الفترة التي امتدت أكثر من خمس عشرة سنة موضوعات تسجل للماجستير، وهي صالحة للدكتوراه، وأخرى تسجل للدكتوراه ولا تصلح حتى للماجستير، وبسبب من قلق الطالب في هاتين المرحلتين والشدّ العصبي الذي يعانيه فيهما قد يتورط بموضوع لا طائل من ورائه أو بآخر لا يتناسب مع قدراته أو بثالث لا ينسجم مع مرحلته.

وبسبب من (الأنا) قد تخلق الرسالة مشروع عالم إلا أنها قد تقتله في ذات الوقت أو تدفعه إلى مزيد من العطاء لكي يستطيع تجاوزها وقلة قليلة هي التي استطاعت أن تتحرر من أسار رسائلها من الذين تخرجوا في جامعاتنا العربية.

فالمخزومي صاحب مدرسة الكوفة، والفتلي صاحب أصول ابن السراج ويوسف خليف صاحب حياة الشعر بالكوفة وهدارة صاحب اتجاهات الشعر العربي وحسام النعيمي صاحب الدراسات الصوتية عند ابن جني وكاظم بحر صاحب المقتصد لعبد القاهر وزهير غازي زاهد صاحب أبي جعفر النحاس، وآل ياسين صاحب الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث وحسين نصار صاحب المعجم العربي وجابر عصفور صاحب الصورة الفنية وعلى عباس علوان صاحب الشعر العراقي والقائمة تصعب على الحصر، وهو أمر لا نراه ولا نلمسه عند اللامعين من أساتذتنا وزملائنا الذين درسوا في جامعات الغرب إذ من النادر أن يعرف أحدهم برسالته بل إن أعمالهم العلمية التي عرفوا بها جاءت بعد تلك المرحلة أذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر طه حسين وسيد يعقوب بكر ومصطفى جواد وجواد علي ومحمود فهمي حجازي ومحسن مهدي ورمضان عبد التواب ومحمد مهدي البصير وإبراهيم السامرائي وغيرهم.

أما الذين استطاعوا النجاة من أسر رسائلهم ممن درس في جامعاتنا فهم قلّة لا تصعب على الحصر في مقدمتهم أستاذ الجيل شوقي ضيف.

وأزعم أن الأستاذ الجاد يستطيع أن يفرق بين موضوع اعتيادي يقدمه طالب اعتيادي وبين طالب نابه بين يديه أو يختار له موضوع يمكن أن يطوره من مرحلة الماجستير إلى مرحلة الدكتوراه، وهو أمر لا تأخذ به جميع جامعاتنا بينما تمنح بعض الجامعات الغربية بل أغلب الجامعات الغربية هذه الصلاحية إلى الأستاذ المشرف.

كل هذه الرؤى وغيرها تداخلت مع السطور وأنا أقرأ كتاب الأستاذ المختار الذي هو في أصله رسالة ماجستير قدمها إلى جامعة الفاتح فقد وجدته قد ركب الصعب وهو في أول الطريق، لأن الرحيل في أواخر الثمانينيات إلى دائرة النحو الكوفي مغامرة محفوفة بالمخاطر والأهوال تحتاج إلى وعي وخبرة

وإلى أكثر من دليل ولا سيما بعد أن تشعبت سبلها واختلطت تضاريسها اختلاطاً يصعب على الفرز وهو صعب يركبه من تمرس على البحث وقطع أشواطاً فيه إذ يحتاج إلى خبرة وتمكّن ووعي وثقافة وأفق علمي واسع وإلمام بالمطبوع الذي تقاسمه المشرق والمغرب، على أن توفر الزاد والمطية لهذا الصعب يمنح ألواناً من المتعة والتأمل وتكوّن عوداً صُلْباً وتُمَكِّن جذوراً وتهب وارفاً وتقدم مائدة من الأطايب.

أما مخاطر الطريق ومزالقه، فإن الباحث وقف وسط مجموعة ملء السمع والبصر فهو بين المخزومي الذي غطت رحلته في النحو الكوفي المشرقين وتعدتها وبين أحمد مكي الأنصاري صاحب (أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة) وبين هذا وذاك عشرات ممن فتح أبواباً وأصل أصولاً كشوقي ضيف في مدارسه، والحلواني في أصوله، ومحمد عيد في أصوله أيضاً، ومازن المبارك في النحو العربي وإبراهيم رفيدة في النحو وكتب التفسير، ومحمد إبراهيم عبادة في عصور الاحتجاج في النحو العربي، وغيرهم كثير.

ولا شك أن الأخ الكريم المختار قد تشوف الطريق قبل اقتحامه، ولعلها الذات الطافحة بالأمل هي التي دعته، ولقد أكرمه الله بشيخ ـ أرجو الله أن ألتقيه في مستقبلات الأيام ـ أخذه أخذ عارف بكل التضاريس والطريق الذي كان في غاية الوعورة في أوال الخمسينيات حينما اقتحمه مهدي المخزومي يدعونا الأنصاف أن نتخيله في غاية الوعورة أيضاً في أواخر الثمانينيات بعد كل الركام المعرفي الذي استجد خلال كل هذه السنوات.

فكوفة الخمسينيات هي كوفة الخليل كما أن البصرة بصرته، والمدارس التي توزعت الخليل أخذت ملامح أخرى، و(المعاني» الذي كان مخطوطاً قابعاً في دار الكتب المصرية أصبح متداولاً بين الناس بتحقيق محمد علي النجار وغيره وقد قام بتمهيده ودراسته أحمد مكي الأنصاري، ولقد درس هذا وذاك عوامل التأثير والتأثر بالمدرسة الكوفية عند جمهور من النحويين، وعلى هذا فإن النحو الكوفي بعد أكثر من ربع قرن من الدراسة والتنويه في حاجة إلى رحلة أخرى إليه تتشوف التراث الجديد والقديم، تجمع وتغربل لتقدمه في حلّة أخرى

لا تتنكر للجهود السابقة ولا تدعيها، وإنما تستفيد منها جميعاً في محاولة لرأب الصدع وإيضاح الصورة وتقريبها.

والباحث نابه اختط لنفسه طريقاً وسطاً فهو ليس بصدد مدرسة الكوفة ولكنه قدمها، وهو ليس بصدد الفراء ولكنه درسه لأنه أراد أن يقدم مدرسة الكوفة من خلال الأثر الكوفي الوحيد وهو (معاني القرآن) للفراء إذ لعبت الأقدار بالتراث النحوي الكوفي فلم يصل إلينا منه شيء ذا بال باستثناء المعاني، ولا تحدثني عن (مجالس ثعلب) إذ ليس له فيه إلا الجمع والرواية وإن سلم له شيء فيه فهو لا يغني ولا يشبع، وأما الكسائي فلعله لم يدرس حتى الآن دراسة فاحصة تستوعبه فمن درسه درسه من خلال أثر تلميذه الفراء، ولعل دراسة فاحصة لقراءته التي تَسَبَّع بها تفتح آفاقاً جديدة.

ومدرسة الفراء ـ إن صح التعبير ـ لم يصلنا منها إلا رسائل في اللغة اهتمت بروايتها وتدوينها وتصنيفها ودراسة بعض جوانبها وهذا ما نلمسه في مصنفات ابن السكيت والزاهد وأحمد بن فارس وغيرهم.

الباحث إذن ليس بصدد أبي زكريا الفراء وهكذا تخلص من صاحبه وليس بصدد مدرسة الكوفة وهكذا تخلص من صاحبها ولكنه بصدد النحو الكوفي من خلال معاني الفراء، وطبيعي أن تلتقي جميع الطرق إذا كان المركز واحداً ولكن كان ينبغي أن تكون هذه الطرق في الأصل (النحو الكوفي من خلال معاني القرآن) وهكذا سجل الباحث مأثرة فحقَّ للدار التي نشرت الكتاب سنة 1991م أن تخرجه في أجمل حلّة دون خشية أو خوف من خسارة.

وعلى أساس هذا الاتجاه يكون الكتاب قد قدم إضافة جديدة إلى المعرفة هذا الجديد الذي يسجل له أولاً هو أن على دارس مدرسة الكوفة أن يدرسها من خلال كتاب الفراء وليس من خلال كتاب «الإنصاف» للأنباري مثلاً بل يمكنه من خلال المعاني أن ينتصف من الإنصاف الذي لم يكن صاحبه منصفاً في مواضع كثيرة أحصاها الباحث بل أحصى على الأنباري أنفاسه من خلال معاني القرآن إذ لم ينصف الأنباري الكوفيين بسبب بصريته التي طغت عليه فأراد تشويه هذه

المدرسة التي شوهتها الأحداث كما شوهت إرث الأمة اللغوي (كتاب العين).

وللكوفة بريق يخطف الأبصار فهي إرث الأمة الذي تباهي به عربياً وإسلامياً ففيها عرفت سلطة الحق والعدل ومنها تعلمت الأمة دروس الثورة على القهر، وهي المدينة العروس التي ترفل بأمجاد القديم الذي ما زلنا نتدثر به فمنها انطلقت جحافل الفتح إلى كل المشرق حتى وصلت إلى حدود الصين، وهي لوحدها تزهو على بقية الأمصار الإسلامية بقرائها وقراءاتها وهي التي أنجبت مدرسة الرأي والعقل التي تربت على يد الإمام علي وصحابة رسول الله ﷺ كعمار بن ياسر وعبد الله بن مسعود وغيرهما من كبار الصحابة فقد (هبط الكوفة ثلاثمائة من أصحاب الشجرة وسبعون من أهل بدر) وهي التي أنجبت للأمة بالإضافة إلى آلاف العلماء سيد القصيد العربي أبا الطيب المتنبي، ومن أزقتها تسلل إلى بغداد سَدَنةُ الشعر العربي فملؤوها عربدة وسهراً ومجوناً وحكمة ومدحاً وهجاءً وما إلى ذلك من فنون فكيف يستطيع الذي يرغب بالكتابة عن النحو الكوفي من خلال معاني الفراء أن يتخلص من إسار دائرة السحر هذه، وهكذا وجد المختار قلمه واقعاً في حبائل الكوفة إرثاً وتاريخاً وخططاً، ولو سألناه لماذا؟ لقال: تعال معي وحاول أن تخرج من تلك الحبائل، ولقد حدثني مرة أستاذي يوسف خليف عن تجربته في حياة الشعر بالكوفة وذكر أن أستاذنا الدكتور شوقي ضيف الذي كان مشرفاً على رسالته قال له: إنك أصبحت كوفياً أكثر من الكوفيين.

والكتاب في طبعته الأولى التي صدرت سنة 1991م من دار قتيبة ببيروت يقع في ثمان وتسعين وأربعمائة صحيفة، شكر في صفحته السادسة من رآه جديراً بالشكر ممن ساعده في رحلته الشاقة الطويلة، وفي مقدمتهم أستاذه د. إبراهيم عبد الله رفيدة، الذي وجدت أثره في رسالة من خلال كتابيه النحو وكتب التفسير ومعاني القرآن الكريم ومما أسفت عليه أنني لم أطلع على الكتابين المذكورين كما أن إقامتي بالجماهيرية الليبية لم تمنحني فرصة أتعرف فيها على هذا العالم الجليل.

وأخذت الكوفة في القرنين الأول والثاني الهجريين تمصيراً وخططاً ودوراً

وتكويناً الفصل الأول من الباب الأول وكان نصيبه خمس عشرة صفحة من الكتاب.

وأخذت المدرسة نشأة ومنهجاً الفصل الثاني وكان نصيبه ست صفحات وخص رجال المدرسة؛ الرؤاسي والهراء والكسائي والفراء بالفصل الأخير من الباب الأول ودرسهم في تسع صفحات.

ثم انتقل في الباب الثاني إلى الفراء فدرسه مولداً ونشأة وثقافة وأثاراً في ثلاثة فصول استغرقت عشر صفحات من الكتاب.

وخص الباب الرابع والأخير لدراسة النحو الكوفي من خلال معاني الفراء فدرسه في ثلاثة فصول الأول: بعنوان أصول النحو الكوفي ومصادره ومصطلحاته وخصائصه وقد احتل هذا الفصل مئتين واثنتين وسبعين صفحة من الكتاب، ثم انتقل في الفصل الثاني إلى دراسة مسائل الخلاف فدرسها في مئة وعشرين صفحة بعدها انتقل في الفصل الأخير إلى المقارنة والترجيح وكانت حصة هذا الفصل أربع عشرة صفحة.

أما بقية صفحات الكتاب فهي للمقدمة ولفهارس الكتاب السبعة.

والباحث استوعب معاني الفراء استيعاباً مكّنه من إعادة النظر في مسائل كمال الدين الأنباري في انصافه، وهو أمر قلَّ من التفت إليه فَفَنَّدَ أشياء كثيرة ألصقها الأنباري بالكوفيين منها اتهامهم بالقول: إن أصل اشتقاق الاسم من الوسم إذ لم يذهب إلى مثل هذا الكسائي أو الفراء أو ثعلب فالاسم (سُمو أو سِمي) فمن ضم أخذه من سموت أسمو، ومن قاله بالكسر: أخذه من سميت أسمي على لغتين، بل إن مناقشة أصل اشتقاق الاسم لم تظهر إلا في نهاية النصف الأول من القرن الرابع (320 ـ 323) وقد حشد الباحث كل النصوص التي تؤيد ما ذهب إليه.

وادعى الأنباري أن الكوفيين ذهبوا إلى أن (نعم وبئس) اسمان فرد الباحث بأنه ادعاء لا يؤيده ما ورد في معاني الفراء بل كل النصوص التي وردت فيه تؤيد فعلية هاتين اللفظتين (328).

ونسب الأنباري إلى الكوفيين ومنهم الفراء ذهابهم إلى أن (إلا) تكون

بمعنى الواو، وذكر الأمثلة التي جاء بها في كتابه ثم عاد إلى كتاب المعاني فبين أن صاحبه قد عاب على من قال: إن (إلا) بمعنى (الواو) إلا إذا توفر شرط وهو أن يكون المستثنى مساوياً للمستثنى منه أو كان أكبر منه بحيث تكون بمعنى سوى (345 ـ 346) ولم يكتف بمثال واحد إنما استقرأ كتاب المعاني ليبين تزيّد الأنباري.

وذهب الأنباري أيضاً إلى أن الكوفيين يجوزون العطف على الضمير المخفوض كقولك: مررت بك وزيد، وهو أمر لا يجيزه البصريون ثم ساق أمثلة لذلك مستدلاً بادعاء أن الكوفيين يستدلون على الجواز اعتماداً على قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ﴾ بالخفض في قراءة حمزة، والذي تبين للباحث أن الفراء قدم النصب لأنها قراءة جميع القراء باستثناء حمزة كما أنه قال بشأن القراءة: (وهو كقولهم بالله والرحم وفيه قبح لأن العرب لا تردّ مخفوضاً على مخفوض، وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه) كما ذكر الباحث أدلة أخرى فند فيها ما ذكره الأنباري (351 ـ 354). وليس الأنباري وحده الذي قال مثل هذا فقد تابعه بعض المتأخرين ولا سيما من اطلع منهم على (الإنصاف) كالأشموني الذي قال: (وحاصل كلام الفراء فإنه أجاز مررت به نفسه وزيد ومررت بهم كلهم وزيد) وكذا فعل ابن مالك.

وكما ألمحنا سابقاً فإن الباحث لا يحاول مصادرة جهد غيره فهو في المسألة السابقة أشار إلى من فتح له الطريق وهو شيخه إبراهيم رفيدة إذ نقل من كتابه النحو وكتب التفسير 1/ 267 (والفراء يخرجها على ما يخرجها عليه البصريون من العطف والتقدير ويتفق معه الأنباري في بعضها حتى في المقدر وقد يختلفان بعض الاختلاف في المعطوف عليه).

وشخصية الباحث في هذا المبحث واضحة فهو في بعض المسائل كمسألة (ما يجوز من وجوه الأعراب في الصفة الصالحة للخبرية إذا وجد معها ظرف متكرر) في مثل قولك: في الدار زيد قائماً فيها، التي ادعى الأنباري أن الكوفيين يذهبون إلى أن النصب واجب في الصفة إذا كرر الظرف التام وهو خبر المبتدأ، أما البصريون فإنهم يرون أن النصب لا يجب بل يجوز فيه الرفع كما يجوز فيه

النصب، يقول الباحث: (وهي بداية غير دقيقة ولم تكن موفقة حيث إن الكوفيين الذين لم يستثن منهم أحداً «أي الأنباري» لم يقولوا بوجوب النصب كلهم، وإنما ينفرد الفراء برأي في معانيه لا يخالف رأي البصريين ولنحتكم إلى قول الفراء ففي قوله تعالى: ﴿فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِي ٱلنَّارِ خَٰلِدَيْنِ﴾ يقول الفراء: (وهي في قراءة عبد الله فكان عاقبتهما أنهما خالدان في النار وفي قراءتنا خالدين فيها نصب ولا أشتهي الرفع وإن كان يجوز) (377).. ثم يقول الباحث: (ولهذا كله أرى أن المسألة ليست خلافية بين البصريين والكوفيين، وإن كان الأنباري قد جعلها كذلك بلا حجج وأن ما يقول به البصريون قال به الفراء من جواز الرفع وإن كان يرى أن النصب أولى) (378).

ومن المباحث المهمة في الكتاب مبحث المصطلح وما يقابله عند البصريين فقد رصد الباحث ثمانية وعشرين مصطلحاً اختلفت التسمية فيها بين البصريين والكوفيين وعلى حد علمي يكون المختار آخر من طرق هذه القضية من الباحثين؛ فالمحل عند الكوفيين هو الظرف عند البصريين والبدل عند البصريين هو الترجمة أو التبيين أو التكرير عند الكوفيين، والصفة عند البصريين هي النعت عند الكوفيين والأسماء المصروفة وغير المصروفة عند البصريين هي ما يجري وما لا يجري عند الكوفيين، واسم الإشارة عند البصريين هو التقريب عند الكوفيين وضمير الفصل عند البصريين هو العماد عند الكوفيين والحال هو القطع عند الكوفيين وحروف الجر هي الصفة أو حروف الإضافة عند الكوفيين واسم الفاعل هو القسم الثالث من أقسام الفعل وهو الفعل الدائم عند الكوفيين، والإثبات عند البصريين هو الإقرار عند الكوفيين والنفي هو الجحد عند الكوفيين إلى غير ذلك من المصطلحات.

وهو في مواضع كثيرة لا ينقل نقلاً آلياً وإنما ينقب ويبحث ويرجح ففي مبحث الفعل المبني للمجهول الذي يقابله عند الكوفيين مصطلح ما لم يسم فاعله يقول: (والمصطلح في رأيي قريب إلى روح المصطلحات لأن الفاعل لم يذكر ولم يسمّ بخلاف المبني للمجهول الذي ينبىء على أن الفاعل مجهول لدى السامع وإن كان في الحقيقة قد يكون معروفاً فما لم يسم فاعله أكثر توفيقاً في

الدلالة على المعنى، وإن كنت بهذا الرأي أخالف ما ذهب إليه صاحب كتاب أبو زكريا الفراء حيث أثنى على المصطلح البصري (المبني للمجهول دون إبداء رأي وجيه) (279).

والباحث في كثير من المواضع يدرس الفراء على أنه شخصية نحوية تحسن الاجتهاد ولعلها تتفرد فيه، فالكوفيون الذين عرفوا بالقياس على المسموع عامة نرى أحياناً للفراء مواقف تخالف هذا الشائع، يقول الباحث: (وحتى المسموع من العرب لا يقيس عليه أحياناً ولا يجيزه ولا يستحسنه قال عن عسى زيد قائماً: إنه لم يجيء إلا في عسى الغوير أبؤساً، وقال الفراء: عسى لا يقال ولا يستحسنها ولا يجيزها إلا مع أن) وقد استفاد الباحث من كتاب (ظاهرة الشذوذ في النحو العربي) لفتحي الدجاني. وقال الباحث وأجازها ـ أي الفراء ـ في عسى الغوير أبؤساً لأنها مثل، والباحث لا يترك مسألة مثل هذه تذهب دون أن ينقب عن أشياء أخرى قال عن الفراء: (وتجده أحياناً يزيد صيغاً في اللغة لم تسمع قبله ويقول عنها: قياساً يجوز أن تكون كذا فيقول مثلاً عن شهر جُمادى بالضم ولو جاء جِمادى بالكسر كان صواباً مثل قولك: عِطاشه وكِسالى وبالضم جُمادى وكُمطاشى وكُسالى وبالفتح جَمادى مثل عَطاشى وكَسالى، فهو يجيز الكسر في الحرف الأول وله أصل قاس عليه ويجيز الفتح وكذلك له أصل يقيس عليه أيضاً) (149).

وأشار الباحث إلى بعض الجوانب الصرفية وإن كان لم يوضح مسائل الخلاف فيها كمعالجة الفراء الصرفية لجمع (يوم) وحديثه عن بعض معاني صيغ الزيادة في بعض المشتقات والمساعاة والمشاهرة وزيادة الهمزة في الفعل الثلاثي وقياسية دلالته على الإزالة، وتصحيح ـ ياء معايش وما إلى ذلك (126، 147، 148، 150).

وقد يخطيء الفراء العرب أحياناً لأنه يحكّم السماع الذي لا يصدر عن الدهماء أو العامة إن صح التعبير لأن العرب قد تخطيء أحياناً يقول: (وربما غلطت العرب في الحرف إذا ضارعه آخر من الهمز فيهمزون غير المهموز، سمعت أعرابية من طيىء تقول: (رثأتُ زوجي بأبيات، ويقولون: لبّأت بالحج

وحلأت السويق فيغلطون لأن حلأت قد يقال في دفع العطاش من الإبل ولبأت ذهب إلى اللبأ الذي يؤكل ورثأت زوجي ذهبت إلى رثيثة اللبن وذلك إذا حلبت الحليب على الرائب) (151).

وفي الفصل الثالث من الباب الرابع من الكتاب الذي ورد سهواً بعنوان الفصل الأول قام الباحث بدراسة مقارنة ترجح عنده فيها أن مدرسة الكوفة انحازت بثلاث ميزات هي التوسع في الرواية الذي ترتب عليه توسع في القياس كما كان من نتائج الدرس النحوي الكوفي ظهور مصطلحات خاصة به بدليل مخالفة الفراء لكثير من مصطلحات البصريين (425 ـ 430).

ويرى الباحث أن هناك عوامل عدة هيأت جوّاً صالحاً لنمو الخلاف عزاها إلى الموقع الجغرافي والاجتماعي للمدينتين ولوضعهما السياسي وكان للعصبية سهمها في توسيع شقته وأضاف عاملاً آخر هو اهتمام الكوفة بدراسة القرآن والحديث الشريف والشعر إذ هبط الكوفة ثلاثمائة من أصحاب الشجرة وسبعون من أهل بدر، وهم أي: الكوفيون أصحاب فقه وحديث وقراءة وأهل البصرة أصحاب علوم وفلسفات لأنهم أكثر اختلاطاً بالأجانب من أهل الكوفة، وأكثر حرية في اعتناق المذاهب المختلفة كما أنهم أكثر تأثراً بالثقافات المختلفة، وقد أفاد الباحث استنتاجه من طبقات ابن سعد ومن مدرسة المخزومي رحمهما الله (311 ـ 312).

ويضيف الباحث عاملاً آخر، وهو اللغة التي هي الملجأ الذي يحتكم إليه اللغويون والنحاة وموقف كل فريق منها أو الموقع الجغرافي للمتحدث بها.

ومن طبيعة الأعمال الجيدة أن تظهر فيها بعض الهنات قد يعود بعضها لخطأ طباعي أو سهو يقع فيه الباحث أو رأي يكثر تداوله حتى تصعب نسبته أو توثيقه أو يكون الباحث قد وافق آخرين فرأى رؤيتهم متحدثاً بضمير الجماعة أو قائلاً بقولهم، إلا أن ذلك لا يدفع عنه بل يقتضيه التنويه والتصويب في طبعة الكتاب الثانية.

يقول الباحث في مبحث أصل النحو الكوفي (ولا يفوتني أن أقول: إن النحاة اعتبروا منتصف القرن الثاني للهجرة هو نهاية الفترة الزمنية للاستشهاد بلغة

من سكن الحضر وأواخر القرن الرابع الهجري لمن سكن البوادي..) (142) وطبيعي أن القول يحتاج إلى توثيق بمصادر قديمة وأخرى حديثة إذ أشار إلى بعض هذا الدكتور محمود فهمي حجازي وإبراهيم أنيس وأحمد علم الدين الجندي كما مثل لبعض هذا الأزهري الذي قضى سنوات في الأسر وهو من علماء القرن الرابع وكذا فعل ابن جني وغيرهما. وفي الصفحة نفسها (142) يقول: (وبهذا يمكن أن أقول) ثم يفتح قوساً بعد القول مباشرة (كذا) «إن خلاف مدرستي البصرة والكوفة كان القياس سبباً في...) ثم لا يغلق القوس وملاحظتنا عليه هي إذا كان القول له فلا مكان لفتح هنا، وأما إذا كان الكلام لغيره، فأما أن يكون قد سبقه استنتاج وجاء ما بداخل القوس تأييداً لوجهة نظره، وأما أن يكون القوس قد وقع سهواً، وأيّاً كان الأمر ينبغي تداركه، إما بحذفه أو إثباته والإشارة لمصدره في الهامش حتى يجنب قارئه الحيرة.

وبدأ في موضع آخر (ص151) فقرة في مبحث موقف الفراء من القياس بقوله: (فهو يخطىء العرب لأنه يحكم السماع والفصاحة) وهي عبارة قلقة توقع باللبس وبهذه الصورة تكون حجة على الفراء، إذ كيف يخطىء العرب وهو يحكم السماع، وكان الباحث يستطيع الإمساك بتلابيب العبارة فيعمقها لأن العامة تخطىء في أحيان كثيرة، ويصعب عليها التعبير في أحيان أخرى، وقد تقيس قياساً خاطئاً في مواضع من القول، وقد ذهب إلى مثل هذا كثير من الباحثين، وعلى هذا فإن الفراء يخطىء العرب حين يجد مسوغاً علمياً للتخطئة.

وعلى الرغم من دراسة الباحث للسماع والقياس عند المدرستين التي خلص فيها إلى القول: (أضف إلى ذلك أن البصريين ـ كما تقول كتب التراجم ـ لا يقيسون إلا على الكثير المسموع غير أنهم لم يحددوا تلك الكثرة، فأما الكوفيون فيتسامحون كثيراً في القيود التي وضعها البصريون على السماع حتى قيل: إنهم يعتدون بكل مسموع..) وكل هذا يحتاج إلى تفصيل وتأصيل، فما علاقة كتب التراجم بأمر القياس والسماع، وإن كانت لها علاقة فما هي هذه الكتب، والباحث حين يستمر بهذا المبحث يحيل مرة على كتاب الوساطة، وفي أخرى على بحث للسيد رزق الطويل وفي ثالثة على ضحى الإسلام لأحمد

أمين، وبعد ذلك ينقل نصاً من الخصائص كان من الأجدر أن يبدأ به ويعمقه.

أما عن مئة صفحة وقعت في أول البحث، فعلى الرغم من أهميتها وما بذل فيها من جهد فإن اختصارها في صفحات قليلة لا يؤثر على هندسة البحث ولا يقلل من أهميته، فآثار الفراء مثلاً سبق أن ذكرت في مراجع حديثه كثيرة، وكان بإمكان الباحث أن يسردها دون تفصيل ويحيل على مراجعها دون أن يحاسبه أحد لأن عنوان الرسالة لا يقتضيها، وإن كان قد وجد إضافة انفرد بها ذكرها بالتفصيل فتحسب له، ومثل هذا يقال عن مبحث حياة الفراء وثقافته وترجمته، ومبحث الكوفة اسماً وتاريخاً وتمصيراً وتكويناً اجتماعياً وهي مئة صفحة كلفت الباحث عناء هائلاً لو اختصرها لظهرت الرسالة في هندسة أكثر إحكاماً تساعد قارئه على الوصول إلى لبّ البحث من أقصر الطرق.

على أني أستطيع أن أقدر جهد الباحث خير تقدير، وإذا كنت قد داعبته في الآخر مداعبة أرجو ألا تكون ثقيلة عليه فلأني رأيت عوداً قوياً كما رأيت البحث قد أتعبه في النهاية بسبب هندسته واضطره إلى جعل الفصل الثالث من الباب الرابع بمثابة خاتمة لكي يستقيم له التفصيل ولكنه لم يستطع إقناعنا حين تركه بلا خاتمة.

لقد كان بحثاً ماتعاً يسّر لي رفقة طيبة في هذا المغترب، ولولا خوف الإطالة أو حرمان القارىء من متعة قراءة الكتاب لوقفت مع كل صحيفة من صفحاته عارضاً أو ناقداً أو مناقشاً.

على أني أرجو أن تكون الصفحات السابقة كفيلة بالتحفيز على قراءة الكتاب.

وسأبقى بانتظار هدية أخرى من أخي المختار تيسر متعة وتضيف جديداً إلى مكتبتنا النحوية.